النزعة الاجتهادية في المدرسة المالكية التلمسانية خلال القرن الثامن الهجري / الرابع عشر الميلادي



"أبو عبد الله محمد المقري وكتابه القواعد"



عبد الرحمان كريب
أستاذ مساعد - قسم التاريخ وعلم الآثار
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة أبي بكر بلقايد - الجمهورية الجزائرية

الاستشهاد المرجعي بالمقال:
عبد الرحمان كريب ، النزعة الاجتهادية في المدرسة المالكية التلمسانية خلال القرن الثامن الهجري / الرابع عشر الميلادي: أبو عبد الله محمد المقري وكتابه القواعد.- دورية كان التاريخية.- العدد الرابع عشر ؛ ديسمبر ٢٠١١. ص ٥٤ — ٦٠.
(www.historicalkan.co.nr)

مقدمة

يهدف هذا البحث إلى التعريف بأحد الأعلام البارزين في المدرسة المالكية التلمسانية ، الذين كانت الفتوى والأحكام في القرن الثامن الهجري تدور على أقوالهم واجتهاداتهم ، ومن حملة لواء المذهب المالكي بالمغرب الإسلامي ، الذين ساهموا في بلوغ الحركة العلمية والفقهية أوجها في ذلك العهد ، وذلك بنشاطهم المتميز في مجال التدريس والتعليم في مساجد تلمسان المتكاثرة ومدارسها المتعددة ، وبحركة التأليف ، وعقد مجالس العلم والمناظرات ، وباجتهاداتهم في مجال الفتوى والقضاء لاستنباط الأحكام الشرعية المستجيبة للنوازل التي كانت ترد عليهم من أطراف المغرب الإسلامي كله. فقد عرفت المدرسة المالكية بتلمسان في العهد الزياني[١] عصرها الذهبي ، يدلنا على ذلك كثرة الفقهاء الذين نبغوا في هذا العصر ، والمؤلفات العظيمة التي وضعت في أصول الفقه وفروعه ، والحديث وعلومه. ويرمي هذا البحث إلى إبراز الوجود الفعال والحضور القوي للمدرسة الفقهية المالكية التلمسانية بين مدارس الفقه في الغرب الإسلامي ، بفضل هؤلاء الفقهاء الذين شهدت لهم المصادر التاريخية ببلوغهم درجة الاجتهاد ، وشكلوا إضافة نوعية للمدرسة ، وامتدادًا لذلك الاتجاه التجديدي الأصيل ، الذي وضع أسسه الأولى العالمان الشهيران أبو زيد(ت٧٤٣هـ)، وأبو موسى ابنا الإمام(ت٧٤٩)هـ،[٢] وبثاه في تلاميذهما بتلمسان.

الاجتهاد في عصر المقري

ما ينبغي الإشارة إليه في هذا المقام أن الاجتهاد المقصود في ذلك العصر هو الاجتهاد المذهبي لا المطلق ،[٣] لأن نزعة الاجتهاد بمدينة تلمسان كغيرها من حواضر المغرب لم تتعد نطاق المذهب المالكي ، ولم يكن من السهل على الفقهاء بلوغ درجة الاجتهاد المطلق والتحرر من أصول المذهب وفروعه.[٤] ولقد وجد بالفعل في القرون المتأخرة فقهاء كثيرون بلغوا رتبة عالية في الفقه تمكنهم من الاجتهاد ، وتوفر لبعضهم ما لا يقل عن الأئمة السابقين علمًا بأصول التشريع وطرق الاستنباط ، ولا يمكن لأي مخالف أن يخالف في أن بعضهم جمع أضعاف علوم الاجتهاد ولكن لم تكن لهم الجرأة الكافية للظهور بمظهر الاستقلال ، ورضوا بأن يكونوا من المقلدين طلبًا للسلامة وظلوا منتسبين إلى الأئمة المشهورين. ولعل هناك مَن تصدى لهذه النزعة وعارضها ووقف ضد أصحاب استعمال الرأي وفي هذا الصدد يقول ابن خلدون: "مدعى الاجتهاد لهذا العهد مردود على عقبه مهجور تقليده"[٥] وهو يقرر حالة انحدر إليها الفقه في العالم الإسلامي منذ أواخر القرن الرابع الهجري بغلق باب الاجتهاد ، ووقف التقليد على الأئمة الأربعة المعروفين ، ويعلل ذلك بكثرة" تشعب الاصطلاحات في العلوم ولما عاق عن الوصول إلى رتبة الاجتهاد ، ولما خشي من إسناد ذلك إلى غير أهله من لا يوثق برأيه ولا بدينه ، فصرحوا بالعجز والإعواز وردوا الناس إلى تقليد هؤلاء".[٦]

ومع منتصف القرن السابع الهجري انحط الفقه وضعف وطبع بطابع الجمود والركود الأمر الذي لم يصب به في أي عصر مضى فقد ساد التقليد المطلق ، وركن العلماء إلى ما وجد لديهم من فتاوى الأئمة السابقين ،[٧] ولكن الوضع لم يبق على حاله وظهر من علماء المسلمين من تصدى لهذا النهج ، ودعا إلى نبذ التقليد والجمود ، وفتح باب الاجتهاد ، فلو خلا عصر من مجتهد يمكن الاستناد إليه في معرفة

دورية إلكترونية. محكمة. ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449

الأحكام وما جد منها أو كان منها ما يتأثر باختلاف العصر والبيئة لأفضى ذلك إلى تعطيل الشريعة وعدم إمكان تطبيقها فيما يجد من الوقائع.[٨] فحاجة الأمة إلى الاجتهاد مستمرة لا تنقطع. وقد تبنى هذه الحركة في المشرق الإسلامي شيخ الإسلام أبو العباس تقي الدين بن تيمية وتلميذه وناشر أرائه أبو عبد الله شمس الدين بن قيم الجوزية ، فقد حمل كل منهما على التقليد وأهله حملات قوية صادقة ودعوا إلى بعث الاجتهاد والرجوع إلى كتاب الله وسنة رسوله وما كان عليه السلف الصالح رضوان الله عليهم.[٩] أما في الغرب الإسلامي فقد برز في هذه الفترة أئمة مجتهدون منهم أبو إسحاق الشاطبي ،[١٠] وابن عرفة.[١١] وفي تلمسان رفع راية الاجتهاد فيها العلامة الجليل المجتهد الكبير أبو زيد عبد الرحمان بن عبد الله ، وأخوه عيسى ،[١٢] وأبو عبد الله أحمد بن علي الشريف التلمساني ،[١٣] وهو عالم من أعلام المذهب المالكي ويعتبر إمامًا مطلقًا ، وأصوليًا مفسرًا ، وفقيهًا ، ومن أعظم المجددين في الإسلام ، وقاسم بن سعيد بن أحمد العقباني (ت ٨٧٣هـ) ، ومحمد بن مرزوق الحفيد (ت ٨٤٢ هـ) وغيرهم.

غير أن أحدًا من هؤلاء لم يدع الاجتهاد المطلق الذي وصل إليه الأئمة الأربعة المشهورين ، ولم يتجهوا إلى تأسيس مذاهب خاصة بهم وظلوا منتسبين لمذاهبهم الأصلية ، وغاية ما في الأمر أن كان لهم اختيارات خارجة عنها أو اجتهادات خالفوا فيها إمامهم بعدما ترجح لهم الدليل مع غيره. وحاولوا الخروج بالمدرسة المالكية من الإطار الضيق الذي حصرها فيه التقليد المذهبي إلى نطاق التجديد ورحاب التشريع الإسلامي الفسيح ، وبذلك ظهر المجتهد المطلق غير المستقل أو المنتسب ، وهو في عرف الأصوليين: من عنده الكفاءة على تأصيل الأصول وتقعيد القواعد ، واستنباط الأحكام ، وتفريع الفروع من غير أن يكون قد أسس ورتب لنفسه قواعد ومناهج للاستنباط ، بل سلك طريق المجتهد المطلق المستقل الذي ينتسب إليه.[١٤] وقد سماه ابن قيم الجوزية المجتهد المقيد بمذهب من إئتم به ، فهو مجتهد في معرفة فتاويه وأقواله ومآخذه وأصوله ، عارفًا بها متمكن من التخريج عليها والقياس.[١٥] وحدد لنا أبو عبد الله محمد الشريف التلمساني درجة الاجتهاد في عهده ، وصنف المجتهدين إلى صنفين: الأول "مجتهد بإطلاق" ، وهو المطلع على قواعد الشريعة المحيط بمداركها العارف بوجوه النظر فيها. والثاني "المجتهد في مذهب معين" ، ويكون مطلعا على قواعد إمامه ويحيط بأصوله ومآخذه التي يستند إليها ويعتمد عليها عارفًا بوجوه النظر فيها.[١٦]

ونستنتج من العرض السابق ، أن التطور العام للفقه الإسلامي ومعه حالة الأمة المتجهة إلى الانحطاط والجمود الحضاري لم يكن ليسمحا إلا بهذا النوع من الحراك الفقهي المؤطر والمقيد. وعلى ضوء هذا التصوير المقتضب لحالة الفقه في العالم الإسلامي ستتم الترجمة لشخصية المقري أحد مشاهير المدرسة المالكية بتلمسان ، والذين كما ذكرت ، قد كشفت المصادر عن تمتعهم بكفاءات عالية في مجال الاجتهاد الفقهي والتقعيد الأصولي.

أبو عبد الله محمد المقري التلمساني

مولده ونشأته:

ولد أبو عبد الله محمد بن محمد بن أحمد بن أبي بكر بن يحي بن عبد الرحمان القرشي التلمساني الشهير بالمقري خلال إمارة أبي حمو موسى الأول[١٧] في أوائل القرن الثامن الهجري[١٨] حسب ما يرويه حفيده عنه في النفح.[١٩] تنتمي أسرة المقري إلى قرية: مقرة (بفتح الميم وتشديد القاف المفتوحة)[٢٠] قرب مدينة المسيلة وقلعة بني حماد بجبال الحضنة والزاب جنوب الإقليم القسنطيني ، بينها وبين طبنة ثمانية فراسخ.[٢١] هاجرت أسرته إليها في وقت مبكر ،[٢٢] انتقل جده عبد الرحمان بن أبي بكر بن علي إلى تلمسان صحبة الولي أبا مدين شعيب[٢٣] أواخر القرن ٦هـ/ ١٢م.[٢٤] وقد اشتغلت هذه الأسرة بالتجارة والتعليم وبرز منها تجار ، وفقهاء ، وأدباء مبرزون كانت لهم مكانتهم العلمية في العواصم الإسلامية بالمشرق والمغرب وبالأندلس كتلمسان ، وفاس ، وغرناطة ، والقاهرة ، ودمشق ، وبيت المقدس ، ومكة ، والمدينة ، وغيرها.[٢٥]

نشأ محمد المقري في كنف هذه الأسرة التي توارث أفرادها العلم والمجد ما يزيد عن الخمسة قرون ،[٢٦] وكانت ذات ثراء كبير ، لكن لم يدرك منه مترجمنا في القرن الثامن الهجري "إلا أثر نعمة قليلا اتخذ فضوله عيشا وأصوله حرمة ومن جملة ذلك خزانة كبيرة من الكتب وأسباب كثيرة تعين على الطلب" ،[٢٧] ومهما يكن فقد اجتمعت له بعض أسباب النبوغ وتهيأت له ظروف التفرغ للعلم مبكرًا ، فلم ينشغل بطلب العيش بل جعل همه مجالسة العلماء والأخذ عنهم.

شيوخه ورحلاته:

بمسقط رأسه تلمسان تلقى المقري العلم على العديد من العلماء الأجلاء المقيمين بها ، والوافدين عليها إذ يحدث عن نفسه فيقول: "فتفرغت بحول الله عز وجل للقراءة فاستوعبت أهل البلد لقاء وأخذت عن بعضهم عرضا والقاء ، سواء المقيم القاطن والوارد والظاعن".[٢٨] وقد أورد في الأزهار شيوخ المقري الجد كما ذكرهم هو في رحلته المسماة (نظم اللآلي في سلوك الأمالي)[٢٩] يعرف بهم ، فممن أخذ عنه واستفاد منه علميها - يعني تلمسان- الشامخين وعالميها الراسخين: أبي زيد عبد الرحمان ، وأبي موسى عيسى ، ابني محمد بن عبد الله ابن الإمام.[٣٠] وأبي موسى عمران المشدالي ،[٣١] وأبي إسحاق إبراهيم السلوي.[٣٢] وأبي محمد عبد الله المجاصي ، وأبي عبد الله بن هدية القرشي من ولد عقبة بن نافع القهري ت ٧٣٥هـ،[٣٣] وغيرهم كثير أخذ عنهم علومًا عديدة ، وروى وتفقه وتأدب واكتسب معارف جديدة ومكثفة بملاقاتهم ، فقد كانت تلمسان بحق قبلة للعلماء ، ومركزًا استقطب الكثير من فقهاء العصر.

وارتحل إلى مراكز العلم والثقافة في مشرق العالم الإسلامي ومغربه فزار بجاية ،[٣٤] وتونس ،[٣٥] وفاس ، واستوعب بلاد المغرب كله ، ولقي كل من لابد من لقائه من علمائه وصلحائه.[٣٦] ثم قفل راجعًا إلى تلمسان فأقام بها ما شاء الله تعالى ثم انتقل إلى المشرق فدخل مصر ، ومكة ، والمدينة ، وفي الشام لقي بدمشق شمس الدين بن قيم الجوزية كما زار بيت المقدس. ولقي في رحلته المشرقية علماء كثيرين أجرى معهم مباحثات ومذاكرات علمية أثرى بها زاده المعرفي ، ورجع إلى المغرب ،[٣٧] ثم قصد الأندلس وانتهت به الرحلة بعد أن زار مدنًا عديدة إلى غرناطة ، وبعدها عاد إلى تلمسان.[٣٨]

وفي عودته إلى تلمسان في كل مرة كان ينقطع إلى التدريس والتعليم فيقبل عليه طلبة العلم للاستفادة من غزارة علومه ، وازدحموا حول حلقاته في مساجد تلمسان ومدارسها ،[٣٩] إلى أن خرج منها صحبة الملك المتوكل أبي عنان ابن أبي فارس عام ٧٤٩هـ إلى مدينة فاس ، إذ اصطفاه ضمن من اصطفاهم من العلماء وقربه منه وأسند إليه وظيفة قاضي الجماعة "فاستقل بها أعظم استقلال وأنفذ الحق

وألان الكلمة وآثر التسديد، وحمل الكل وخفض الجناح، فحسنت عنه القالة وأحبته الخاصة والعامة".[٤٠]

إجتهاده وثناء العلماء عليه:

درس وتخرج أبو عبد الله المقري بمدرستي ابني الإمام،[٤١] والتاشفينية[٤٢] في أوائل القرن الثامن الهجري بين يدي أبي عبد الله محمد السلوي الفاسي، وابني الإمام، فكان عالم تلمسان وعلم فخرها.[٤٣] ويعد محمد المقري من أبرز العلماء الذين أنجبتهم المدرسة المالكية في تلمسان والمغرب خلال هذه الفترة،[٤٤] يؤكد هذا قول الخطيب ابن مرزوق الجد "كان صاحبنا معلوم القدر مشهور الذكر ممن وصل إلى الاجتهاد المذهبي ودرجة التخيير والتزييف بين الأقوال"،[٤٥] خدم الفقه المالكي بنظره الاجتهادي وعمله النقدي لأقوال الفقهاء وتصاوير مسائل الفقه.[٤٦] ناقش من سبقه في مقاصد الشريعة الإسلامية وقواعدها الفقهية وفروق أحكامها وربط الفروع بقواعدها الشرعية وعلى بيان ما نشأ من الخلاف المذهبي في أصل القاعدة، وقد اعترض على بعض أراء شهاب الدين القرافي،[٤٧] وضمن نظريته الجديدة في كتابه الفقهي "كتاب القواعد".[٤٨] وعلى هذا جاء ثناء العلماء عليه مستفيضًا، فقد وصفه ابن مخلوف بأنه العلامة المحقق الفقيه الأصولي الحجة النظار أحد محققي المذهب الثقات وأكابر فحوله الإثبات العمدة المفتي في العلوم،[٤٩] أما الشريف التلمساني فقد أظهر اتجاهه النقدي الأصولي بقوله "جاز بذهنه الثاقب الراجح في تحقيق الدلائل مهما صعبت وحاز برأيه الصائب الناجح في تحصيل المسائل موردًا عذبًا حتى صار يفصل في مضيق المناظرات بين أربابها ويجلي دجى المشكلات ويلي كشف حجابها،[٥٠] وعلى هذا النهج الاجتهادي العالي كان تأسيس السلم الذي تدرج فيه أبو إسحاق الشاطبي[٥١] حتى انتهى إلى عوالي القواعد القطعية،[٥٢] وقال تلميذه لسان الدين بن الخطيب في الإحاطة في ترجمته "هذا الرجل مشار إليه بالعدوة الغربية اجتهادًا ودؤوبًا وحفظًا وعناية واطلاعًا ونقلاً ونزاهة.[٥٣]

تلامذته:

أخذ عنه الأعلام المشهورين الذين تفرعت اختصاصاتهم عن مشاركته مثل الإمام أبي إسحاق الشاطبي، والإمام أبي عبد الله بن جزى وهما خريجا فقهه وكان تخرجهما عليه في مدة إقامته بالأندلس،[٥٤] ومنهم لسان الدين ابن الخطيب ذو الوزارتين، والوزير أبو عبد الله ابن زمرك والأستاذ العلاّمة أبو الله القيجاطي، الآية في علم القراءات، والشيخ الفقيه القاضي الرحّال أبو عبد الله الصنهاجي الزمروري، والولي ابن خلدون صاحب التاريخ، والعلاّمة أبو عبد الله بن جزي والحافظ ابن علاّق وغيرهم ممن يطول تعداده،[٥٥] أما تلميذة الولي الشهير الكبير العارف بالله محمد بن عماد الرندي شارح حكم ابن عطاء الله السكندري، فإنه ممن يفتخر بكون مثله تلميذًا له فقد تخرج على المقري مدة مقامه بفاس.[٥٦]

مؤلفاته:

تنوعت مؤلفات المقري، وشملت مختلف العلوم ولم تنحصر في تخصص واحد، فقد كان قاضي الجماعة بتلمسان وفاس، محمد المقري كما يصفه صاحب الإحاطة[٥٧] يقوم أتم قيام على الفقه والتفسير والعربية، ويحفظ الأخبار والحديث والتاريخ، ويشارك مشاركة فاضلة في الأصلين والجدل والمنطق، ويكتب ويشعر مصيب غرض الإجادة، وتكلم في طريق الصوفية ويعتني بالتدوين فيها، ومن مؤلفاته عدا كتاب القواعد نذكر:

١- كتاب الحقائق والرقائق: في التصوف لطيف بديع المنزع شرحه الشيخ زروق،[٥٨] قال فيه صاحبه" هذا كتاب شفعت فيه الحقائق بالرقائق ومزجت المعنى الفائق باللفظ الرائق، فهو زبدة التذكير وخلاصة المعرفة، وصفوة العلم ونقاوة العمل، فاحتفظ بما يوحيه إليك فهو الدليل، وعلى الله قصد السبيل،[٥٩] فهو أثر ذو نزعة صوفية خالصة، ولكنه كذلك توجيهي تخريجي فهو يتناول الجزئيات السلوكية ويرجع بها إلى النظر في سير التكوين، وذلك هو ما عنونه بالحقائق وبأخذ المعاني التنبيهية ويسبكها في قوالب حكيمة رائعة التفسير ويمزج التوجيه الوعظي بالأسرار التكوينية،[٦٠] وهو مرتب على التعاقب حقيقية ورقيقة

٢- كتاب عمل من طب لمن حب: وهو بديع في بابه مشتمل على فنون عديدة منها أحاديث حكيمة وكليات فقهية وقواعد وأصول واصطلاحات وألفاظ.[٦١] قال صاحب النفح: رأيت هذا الكتاب بحضرة فاس عند بعض أولاد ملوك تلمسان، وهو فوق ما يوصف.[٦٢]

٣- كتاب التحف والطرف في غاية الحسن والظرف قاله الونشريسي.[٦٣]

٤- كتاب المحاضرات: وفيه من الفوائد والحكايات والإشارات كثير.[٦٤]

٥-حاشية على مختصر ابن الحاجب الفقهي، قال في النفح أن فيها أبحاثًا وتدقيقات لا توجد في غيرها،[٦٥] وكتب كثيرة ذكرها حفيده منها: شرح التسهيل في الفقه، النظائر، كتاب المحرك لدعاوى الشر من أبي عنان، إقامة المريد، رحلة المتبتل، مقالة في الطلعة الملكية، شرح لغة قصائد المغربي الخطيب، شرح جمل الخونجي في المنطق لم يكمله، اختصار المحصل لم يكمله.[٦٦]

المقري والتقعيد الفقهي

اهتم فقهاء المالكية بربط المسائل الفقهية بقواعدها وضوابطها، فاستقرؤوها، وقارنوا بينها، واستخرجوا منها جامعًا مشتركًا بين كل المسائل، فكان الجامع هو "القاعدة الفقهية"، وهو نتيجة جهد متواصل وتتبع لفروع الشريعة في أبواب الفقه.[٦٧] وقد عني فقهاء المدرسة المالكية التلمسانية أيضًا بهذا العلم، وكانت عنايتهم متجهة إلى تأصيل الأصول[٦٨] وتقعيد القواعد، فانكبوا على دراسة فتاوى علماء المالكية، وبحثوا في الأدلة ومصادرها مستخلصين قواعد عامة يقع تقريرها أصلاً من أصول المذهب، إذ لا يخفى أن القرن الثامن هو قرن الكليات والمقاصد.

تعريف القاعدة الفقهية:

القاعدة لغة: الأساس أي أصل الشيء وقوامه "فقواعد البناء أساسه"[٦٩] وقواعد الهودج: خشباته الجارية قواعد البناء، والقواعد من النساء اللاتي قعدن عن الولد وعن الحيض وعن الزوج.[٧٠]

اصطلاحًا: هناك تعريفات عديدة ومختلفة للقاعدة الفقهية نذكر منها: تعريف تاج الدين السبكي" (ت٧٧١هـ): الأمر الكلي الذي ينطبق عليه جزئيات يفهم أحكامها منها".[٧١] وعرفها محمد المقري بقوله "كل كلّي هو أخص من الأصول وسائر المعاني العقلية العامة وأعم من العقود وجملة الضوابط الفقهية الخاصة"[٧٢] فهي الحكم العام الذي يشمل أصول الشرع ويجري على فروعه، فالقاعدة الفقهية هي الأصل الفقهي أو الكلية الفقهية التي تندمج فيها وتخرج عليها فروع وجزيئات

فقهية كثيرة.[٧٣] وتعريف المقري على ما فيه من غموض وإبهام يسلم من كثير من الانتقادات الموجهة إلى التعاريف الأخرى التي لا يوجد فيها ما يشعر بعلاقتها بالفقه، فقد تصلح أن تكون تعريفًا لقاعدة أي فن.[٧٤]

والتعقيد الفقهي كلمتان ركبتا تركيبًا وصفيًا وصارتا بمنزلة اسم واحد هو لقب يدل على معين، وهو عمل عملي فقهي ينتهي بالقضية إلى صياغة الفقه قواعد وكليات تضبط فروعه وجزيئاته، فالقاعدة هي حكم كلي والتقعيد هو إيجادها واستنباطها من مصادرها.[٧٥] ويتجلى تفوق المدرسة المالكية بتلمسان في هذا الفن الاجتهادي من خلال ما أنتجه من مؤلفات عالمان بارزان من أقطابهاهما: أبو عبد الله محمد المقّري(ت٧٥٩هـ)، وأحمد بن يحي الونشرسي (ت٩١٤هـ)

كتاب القواعد الفقهية للمقري:

يعتبر كتاب "القواعد" لأبي عبد الله محمد بن محمد المقّري من أوسع كتب القواعد عند المالكية، فقد ضمنه صاحبه ألفا ومأتي قاعدة من أمهات القواعد الفقهية، وفرع عليها الكثير من الفروع الفقهية،[٧٦] وقد ذكر هذا في مقدمة كتابه ".... قصدت إلى تمهيد ألف قاعدة ومأتي قاعدة هي درس الأصول القريبة لأمهات مسائل الخلاف المبتذلة والغريبة".[٧٧] ويعتمد المقري في استدلاله لبعض القواعد على الآيات من كتاب الله ونصوص السنة المطهرة وهو بهذا يحسن الاستدلال ويورده ببراعة فائقة مما يكشف عن ملكة فقهية ممتازة وإحاطة بكتاب الله وسنة نبيّه صلى الله عليه وسلم حفظًا وفهمًا.[٧٨]

قيمته العلمية:لا شك أنّ هذا الكتاب من أهم كتب المالكية إن لم يكن أهمها في مجال القواعد الفقهية لكثرة ما اشتمل عليه من قواعد المذهب وضوابطه الفقهية، وآراء أئمة المالكية فيما انبنى على تلك القواعد والضوابط من مسائل فرعية وبذلك بيّن كنه اختلافاتهم.[٧٩] وهو كتاب عجيب الاختراع بعيد المنزع قصد فيه إلى استخلاص المبادئ التي اجتمعت على النظريات الفقيهية في كل باب من أبواب الفقه، وأثبت ما في تطبيق تلك المبادئ على جزئياتها من اختلاف الأنظار.[٨٠] قال العلامة الونشريسي في حقه: إنّه كتاب -غزير العلم- كثير الفوائد لم يسبق إليه مثله،[٨١] فهي مقارنات فرعية مجمعة في أصول تطبيقية بعمل توليدي توجيهي في الفقه.[٨٢]

وقد كان فيه المقري مبدعًا مجتهدًا وليس تابعًا كما يظنّ لكتاب القواعد لشيخ الإسلام عز الدين بن عبد السّلام، لأنّ قواعد هذا الأخير هي أصول نظرية لمبادئ الأحكام الشرعية وقواعد الحقوق منصبًا فيها الأصولي على التفريغ الفقهي بخلاف قواعد المقري، فإنّها مقارنات فرعية مجمعة في أصول تطبيقية، فهو عمل توليدي توجيهي في الفقه.[٨٣] فلم يكن إذن المقري ناقلاً فقط بل شارك في تأسيس قواعد جديدة، وهذا ليس بالأمر المتيسر بل يتطلب مقدرة علمية عالية لا ينالها إلا ثلة من فحول العلماء،[٨٤] حيث قارن مقارنة حكيمة في نطاق القواعد بين فروع المذاهب الأربعة وكان بذلك مبتكرًا طريقة جديدة في خدمة الفقه هي خلاصة نظره الاجتهادي وعمله النقدي لأقوال الفقهاء وتطاير مسائل الفقه، وأبرز فنًا جديدًا من فنون الدراسة الفقهية، وعنصرًا من عناصر الثقافة الإسلامية هو فن الأصول القريبة.[٨٥]

وهناك ميزة هامة برزت بشكل واضح لدى المقري في هذا الكتاب، وهي التحرر من التعصب المذهبي،[٨٦] فبرغم المسحة المذهبية المالكية الظاهرة فيه وذلك من خلال حرصه على بيان أراء أئمة المالكية في المسائل التي يعرض لها مع مقارنة بآراء أئمة المذاهب الثلاثة الأخرى في غالب القواعد،[٨٧] إلاّ إننا نجده منصفًا في ترجيحاته لا يتعصب لمذهب دون آخر. و لم يكتف المقري بعدم تعصبه في قواعده، بل وضع قواعد في ذم التعصب والتحذير منه،[٨٨] فقال: قاعدة "لا يجوز التعصب إلى المذاهب بالانتصاب للانتصار وضع الحجاج، وتقريبها على الطرق الجدلية مع اعتقاد الخطأ أو المرجوحية عند المجيب كما يفعله أهل الخلاف... فالحق أعلى من أن يعلى، وأغلب من أن يغلب،".[٨٩] وقال في قاعدة أخرى: "لا يجوز رد الأحاديث على المذاهب على وجه ينقص من بهجتها ويذهب بالثقة بظاهرها فإن ذلك إفساد لها وغض من منزلتها، لا أصلح الله المذاهب بفسادها، ولا رفعها بخفض درجاتها، فكل كلام يؤخذ منه ويرد إلاّ ما صح لنا عن سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، بل لا يجوز الرد مطلقا، لأن الواجب أن ترد المذاهب إليها،...".[٩٠]

وتراه في معرض آخر يدعو طلب العلم إلى التأصيل والاشتغال بكتاب الله وسنّة بنية صلى الله عليه وسلم، وتجنب إفناء العمر بحفظ آراء الرجال وأقوال السابقين بل يجب طلب الدليل من أصوله قال المقري: قاعدة: يكره تكثير الفروض النادرة، والاشتغال عن حفظ نصوص الكتاب والسّنة والتفقه فيهما، بحفظ آراء الرجال، والاستنباط منها، والبناء عليها وتدقيق المباحث وتقرير النوازل، فالمهم المقدم، وما أضعف حجة من يرد يوم القيامة وقد أنفق عمرًا طويلاً في العلم، فيسأل عما علم من كتاب الله عزّ وجلّ وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، فلا يوجد أثارة من ذلك، بل يوجد قد ضيع فرضًا كثيرًا من فروض العين من العلم، بإقباله على حفظ فروع اللعان والمأذون وسائر الأبواب النادرة الوقوع، وتتبع كتب الفقه، مقتصرًا من ذلك على القيل والقال، معرضًا على الدليل والاستدلال. بل الواجب الاشتغال بحفظ الكتاب والسّنة وفهمهما، والتفقه فيما والاعتناء بكل ما يتوقف عليه المقصود منهما، فإذا عرضت نازلة عرضها على النصوص فإن وجدها فيها فقد كفي أمرها، وإلاّ طلبها بالأصول المبنية هي عليها فقد قيل: إن النازلة إذا نزلت أعين المفتي عليها".[٩١]

في هذه النصوص نلمح المقري، يقصد قصدًا إلى إبراز منهج التأصيل في بناء الأحكام، حيث جعل همه ربط القاعدة أو الحكم بالمدرك النصي، وإحلاله محل منهج الفروع الذي كان سائدًا في بلاد المغرب، وذلك بمحاربة صبغة التقليد والاجترار لما ورد في كتب فروع المالكية، ودعوته إلى ربط الصلة بين الواقع وما يطرحه من مستجدات نوازلية، وبين الأصول النصية من القرآن والحديث والرجوع المباشر إليها، دراسة وتفهمًا، واقتباسًا، فهما الأصل الوحيد الذي ينبغي أن يرجع إليه في كل الأحكام الشرعية، وضرورة الإعراض عن الاشتغال بذكر الأقوال والاختلافات المأثورة عن الفقهاء والإغراق في حفظها وترديدها. ويسمح لنا هذا العرض أن نقر بأن المقري يعد من حملة لواء التجديد المذهبي في المغرب والعالم الإسلامي كله. وفي هذا المجال يحذر المقري أيضًا مجتهدي المذاهب الفقهية من أمر بالغ الأهمية، وهو التخريج على قول الإمام، بعد أن لاحظ كثرة التخريج على أقوال إمام كل مذهب، فإذا رأوا قولا للإمام في مسألة معينة خرّجوا منها بالمفهوم حكما لمسألة أخرى[٩٢] يقول المقري في ذلك: قاعدة: "لا تجوز نسبة التخريج والالتزام بطريق المفهوم أو غيره إلى غير المعصوم عند المحققين لإمكان الغفلة أو الفارق أو الرجوع ممن

دورية إلكترونية محكمة. ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449

الأصل عند الإلزام أو التقييد بما ينفيه أو إبداء معارض في المسكوت أقوى أو عدم اعتقاده العكس إلى غير ذلك فلا يعتمد في التقليد ولا يعد في الخلاف...".[٩٣]

تميز المقري بعقلية فريدة في نقد الكثير من أقوال الفقهاء التي لا تعتمد على نص شرعي لكونها غير مقبولة عقلا فهو يعتب على بعض الفقهاء إيغالهم في التعليلات البعيدة، والتي هي نوع من الخيالات يجب تطهير الشريعة منها، ومن أمثلة ذلك انتقاده لابن الحاجب في قوله أن جلد الميتة طاهر حين يستعمل في اليابسات،[٩٤] فندد بالتقليد والتعصب المذهبي وتصدى لبعض المواقف التقليدية المتزمتة التي سادت في عصره، وهي ظاهرة الجنوح إلى الأقوال المنقولة والفتوى بما أفتى به الأولون دون إعمال الرأي.[٩٥]

ونورد هنا رأيه من المعيار للونشريسي يقول: "... وإنها لإحدى كبر دواهي التقليد، فالتقليد مذموم وأقبح منه تحيز الأقطار، وتعصب النظار، فترى الرجل يبذل جهده في استقصاء المسائل ويستفرغ وسعه في تقدير الطرق وتحرير الدلائل، ثم لا يختار إلا مذهب مَن انتصر له وحده، لمحض التعصب له مع ظهور الحجة الدامغة، ثم ينكف عن محجتها إلى الطرق الرائغة، فلا يحمل نفسه على الحق إذا أكد لكن يطلب التوفيق ولو على أبعد طريق بينه وبين هواه"[٩٦] {وَلَوِ ٱتَّبَعَ ٱلْحَقُّ أَهْوَآءَهُمْ لَفَسَدَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ}[٩٧]. وهذا النص يبرز بوضوح نزعة المقري التأصيلية الاجتهادية ومدى تحرره الفكري و المذهبي، ومما يؤكد ذلك أن له اختيارات و آراء خارجة عن المذهب المالكي لترجح الدليل عند غيره من المذاهب الأخرى، ومن جملة هذه الاختيارات مشروعية الصلاة بالنعل وهو مذهب الإمام أحمد، قال المقري: "قاعدة لكل زمان لبوس... وتستحب الزينة في الصلاة حتى بالاعتمام، والارتداء، والانتعال عندي وهو قول أحمد للحديث".[٩٨] فقد رجح ذلك بدليل حديث شداد بن أوس مرفوعًا: (خالفوا اليهود فإنهم لا يصلون في نعالهم ولا خفافهم) رواه أحمد. اختيار مشروعية تثليث غسل الرجلين في الوضوء وهو قول الإمام الشافعي قال المقري: "قاعدة كل ما يستدعي المراد تكراره في الغالب لا يطلب فيه التكرار عند مالك كغسل الرجلين وظاهر الرسالة طلبه كالشافعي وهو الصحيح".[٩٩] اختيار عدم وجوب جزاء الصيد على الناسي، تمشيًا مع قوله تعالى {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَقْتُلُواْ الصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌ وَمَن قَتَلَهُ مِنكُم مُّتَعَمِّداً فَجَزَاء مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ}[١٠٠] وهذا خلاف المشهور من مذهب الإمام مالك في وجوب الجزاء على الناسي والمتعمد قال المقري: "قاعدة ومشهور مذهب مالك وجوب الصيد على الناسي والمخطئ للقاعدة وحمل الآية على التنبيه بالأعلى لئلا يظن اكتفاء المتعمد بطريق الإثم كالقتل والغموس، ودليل الخطاب أبين من هذا الفحوى فليعمل عليه إن شاء الله تعالى".[١٠١]

وفاته

استمر المقري في منصب قاضي الجماعة، وبني له السلطان المدرسة المتوكلية، أعظم المدارس[١٠٢] إلى أن توفي بفاس إثر قدومه من بلاد الأندلس في غرض رسالة أبي عنان إلى سلطان غرناطة، وكان ذلك في سنة ٧٥٩هـ، ثم نقل رفاته إلى مسقط رأسه تلمسان.[١٠٣]

الهوامش:

(١) الدّولة الزّيانيّة ٦٣٣-٩٦٢هـ نسبة إلى زيّان والد يغمراسن، وأوّل من سمّاها بهذا الاسم أبو حمّو موسى الثّاني(٧٦٠-٩١هـ/١٣٥٩-١٣٨٢م) عند إحيائه للدّولة من جديد. ينظر: عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزّياني، ج١، موفم للنّشر، الجزائر، ٢٠٠٢، ص ٣٠ (هامش رقم١١).

(٢) مشهوران بالرسوخ في العلم والاجتهاد شرقًا وغربًا، وكانا يذهبان إلى الاجتهاد وترك التقليد وأن يكون العالم مستقبل الفكر لا يجرفه تيار التقليد. الحجوي الثعالبي، الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، النهضة، تونس، د.ت، ج٤، ص ٧٥.

(٣) عبد السلام فيغو، مشاهير الفقهاء المالكية الذين وصلوا إلى درجة الاجتهاد المطلق بعد القرن الرابع إلى الآن، التراث المالكي في الغرب الإسلامي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني، المغرب ٢٠٠٤. ص ١٥٣.

(٤) عبد العزيز الفيلالي، المرجع سابق، ص ٣٨٠.

(٥) ابن خلدون، المقدمة، خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠١، ص ٥٦٦.

(٦) نفسه والصفحة نفسها.

(٧) بدران أبو العينين بدران، تاريخ الفقه الإسلامي، دار النهضة العربية بيروت لبنان، (د.ت) ص ١٠٠.

(٨) الشاطبي، الموافقات، دار المعرفة، لبنان. ج٤، ص١١٤.

(٩) بدران أبو العينين بدران، المرجع السابق، ص١٠١.

(١٠) أبو اسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي، الشاطبي، له القدم الراسخة والإمامة العظمى في الفتوى، فقها وأصولاً وتفسيرًا وحديثًا وعربية مع التحري والتحقيق له تأليف نفيسة منها الموافقات، والاعتصام ت ٧٩٠هـ أحمد بابا التنبكتي، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ط١٩٨٩، ١، ص٤٦-٤٩.

(١١) محمد ابن عرفة الورغمي التونسي المكنى أبا عبد الله تفقه بابن عبد السلام، وغيره من علماء عصره كان حافظًا للمذهب المالكي ضابطا لقواعده له تأليف عديدة أشهرها، مختصره في الفقه، والحدود في الفقه ت سنة٨٠٣هـ. ابن فرحون المالكي، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تحقيق محمد الأحمدي، مكتبة دار التراث، ط٢، ١٤٢٦هـ-١٩٧٢، ص٨٠٣.

(١٢) عبد السلام فيغو، المرجع السابق، ص ١٦٠.

(١٣) الإمام أبو عبد الله محمد بن محمد بن أحمد الشريف الحسني التلمساني العلوي /٧١٠هـ- قال ابن مرزوق: هو شيخ شيوخنا، أعلم أهل عصره بإجماع و شهد له ببلوغه درجة الاجتهاد التنبكتي، كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج، تحقيق على عمر، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة ط١، ١٤٢٥، ٢٠٠٤، ج١، ص ٧٠.

(١٤) أحمد بن عبد الرحيم الدهلوي، عقد الجيد في أحكام الاجتهاد والتقليد، تحقيق محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية ١٣٨٥ القاهرة، ص٥.

(١٥) محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، مصر، القاهرة١٣٨٨هـ/١٩٦٨م، ٤، ص٢١٢.

(١٦) ابن مريم، البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، مراجعة محمد بن أبي شنب، المطبعة الثعالبية ١٩٠٨، ص ١٧٨-١٧٩.

(١٧) أبو حمو موسى الأول بن عثمان الأول ٧٠٧-٧١٨هـ/ ١٣٠٧-١٣١٨م، لا يعرف بالضبط تاريخ ولادته، و قد قدرها العلامة محمد الفاضل بن عاشور في حدود سنة ٧١٠هـ

(١٨) أحمد المقري، أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض، تحقيق سعيد أعراب، ١٤٠٠/١٩٨٠م، ج٥، ص ٢٠٣.

(١٩) ابن مريم، البستان، المصدر السابق، ص ١٥٤. وفيه كذا ضبطها عبد الرحمان الثعالبي في كتابه العلوم الفاخرة. أما ابن خلدون في كتابه

دورية إلكترونية. محكمة. ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449

العبر ،ج٧،ص٣٢٦، ٣٢٤. وفي رحلته شرقًا وغربًا ، ص ٤٥٠ فقد كتبها بفتح الميم وتسكين القاف.

(٢٠) ياقوت الحموي ، معجم البلدان ، دار صادر ، بيروت ،١٩٧٧ ، مج ٥ ، ص١٧٥.

(٢١) لا يعرف متى كان حلوله بها ، وكم مدة مقامه فيها.

(٢٢) شعيب بن الحسين الأندلسي: شيخ المشايخ وسيد العارفين ، كما كان يلقب ، توفي سنة ٥٩٤هـ، ودفن بالعباد بتلمسان. ينظر: ابن مريم ، البستان ، ص١٠٨.

(٢٣) أحمد المقري ، المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ٢٠٦.

(٢٤) يحي بوعزيز ، مدينة تلمسان عاصمة المغرب الأوسط ، دار الغرب للنشر والتوزيع ، الجزائر ، ط ٢ ، ١٤٢٤-٢٠٠٣. ص ٢٥٣.

(٢٥) المهدي البوعبدلي ، الأحداث الفكرية بتلمسان عبر التاريخ ، الأصالة ، ع ٢٦ ، مطبعة البعث ، قسنطينة ، السنة ٤ ، ١٩٧٥ ، ص ١٢٥.

(٢٦) أحمد المقري ، النفح ، المصدر السابق ، ص ٢٠٦. وفيه سبب تناقص حالهم لتوقف الأحفاد عن إتمام ما بدأه الأجداد ، وأخذوا ينفقون ما خلفوه دون العمل على استمراره وتنميته ، بالإضافة إلى جور السلاطين وكثرة الفتن والاضطرابات.

(٢٧) لسان الدين ابن الخطيب ، الإحاطة في أخبار غرناطة ، تحقيق محمد عبد الله عنان ، مكتبة الخانجي ،القاهرة ، ١٩٧٣. ص ٢٠٠.

(٢٨) أحمد المقري ، الأزهار ، المصدر السابق ، ص١٢.

(٢٩) أحمد المقري ، النفح ، ج٥. ص٢١٥.

(٣٠) نفسه ، ص٢٢٣.

(٣١) لسان الدين ابن الخطيب ، المصدر السابق ، ص ٢٠١.

(٣٢) المقري ، نفح الطيب ، المصدر السابق ، ص ٢٣٤.

(٣٣) ابن الخطيب ، الإحاطة ، المصدر السابق ، ص٢٠٥. المقري ، النفح ، ص ٢٥٠.

(٣٤) المقري ، النفح ، ص ٢٥١.

(٣٥) المقري ، أزهار الرياض ، المصدر السابق ، ص ٧٣.

(٣٦) ابن الخطيب ، المصدر السابق ، ص ٢٠٥. المقري ، النفح ، ص ٢٥٣.

(٣٧) المقري ، المصدر السابق ، ص٢٥٤.

(٣٨) يحي بوعزيز ، المرجع السابق ، ص٢٥٨.

(٣٩) المقري ، النفح ، المصدر السابق ، ص ٢٥٤.

(٤٠) مدرسة ابني الإمام: أنشأ هذه المدرسة السلطان الزياني أبو حمو موسى الأول (٧٠٧ – ٧١٨) وذلك سنة ٧١٠هـ / ١٣١٠م تكريمًا لابني الإمام أبي زيد عبد الرحمان (ت ٧٤٣هـ) وأخيه أبي موسى عيسى (ت٧٤٩هـ) ونسبت إليهما واستمرت هذه المدرسة في تأدية رسالتها حتى منتصف القرن ١٣هـ / ١٩م إذ قام الاستعمار الفرنسي بتحطيمها سنة ١٢٧٥هـ / عبد الرحمان الجيلالي ، تاريخ الجزائر العام ، دار الثقافة ، بيروت ، ط٤ ، ١٤٠٠ هجري / ١٩٨٠ م ، ج٢ ، ص ١٦٥.

(٤١) المدرسة التاشفينية: أسسها أبو تاشفين بن أبي حمو موسى الأول (٧١٨ – ٧٢٧هـ / ١٣١٨ – ١٣٣٧) وإليه تنسب ، فأقامها خدمة للعلم وأهله ، وعيّن للتدريس بها أبو موسى عمران المشدالي (ت٧٤٥هـ) التنسي محمد بن عبد الله ، نظم الدر والعقيان في بيان شرف بني زيان ، تحقيق محمود بوعياد ، المكتبة الوطنية الجزائرية ، الجزائر. ١٤٠٥ – ١٩٨٥م ، ص ١٤٠.

(٤٢) محمد الفاضل بن عاشور ، أعلام الفكر الإسلامي في المغرب العربي ، مكتبة النجاح ، تونس ، ص ٨٠.

(٤٣) الفيلالي ، مرجع سابق ، ص ٣٧٩.

(٤٤) ابن مريم ، المصدر السابق ، ص ١٥٥.

(٤٥) محمد الفاضل بن عاشور ، المرجع السابق ، ص ٨٤.

(٤٦) الفيلالي ، المرجع السابق ، ص ٣٧٩.

(٤٧) محمد الفاضل بن عاشور ، المرجع السابق ، ص ٨٤.

(٤٨) محمد ابن مخلوف ، شجرة النور الزكية ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٢٣٢.

(٤٩) الشريف التلمساني ، مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول عبد الوهاب عبد اللطيف ، مكتبة الخانجي مصر ، ١٩٦٢ ص ٣.

(٥٠) أبو إسحاق الشاطبي ، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي له القدم الراسخة في الفتوى فقهًا وأصولاً وتفسيرًا وحديثًا وعربية ، وغيرها مع التحري والتحقيق ، له تآليف نفيسة منها: الموافقات والاعتصام وغير ذلك ت ٧٩٠هـ. ينظر: التنبكتي ، نيل الابتهاج ، ص ٤٦ - ٤٩.

(٥١) محمد الفاضل بن عاشور ، المرجع السابق ، ص ٨٤.

(٥٢) أحمد المقري ، نفح الطيب ، ج٥ ، ص ٢٠٨.

(٥٣) محمد الفاضل بن عاشور ، المرجع السابق ، ص ١٤.

(٥٤) المقري ، نفح الطيب ، ج ٥ ، ص٣٤١.

(٥٥) نفسه والصفحة نفسها.

(٥٦) ابن الخطيب ، المصدر السابق ، ج٢ ، ص ١٩٥.

(٥٧) التنبكتي ، نيل الابتهاج ، المصدر سابق ، ص٤٢٧.

(٥٨) المقري ، النفح ، ج٥ ، ص ٣١٠.

(٥٩) محمد الفاضل بن عاشور ، ص ٨٥.

(٦٠) ابن مريم ، المصدر السابق ، ص ١٦٣. التنبكتي ، نيل الابتهاج ، ص ٤٢٧.

(٦١) المقري ، المصدر السابق ، ص٢٦٥.

(٦٢) ابن مريم ، ص ١٣٦. التنبكتي ، المصدر السابق ، ص ٤٢٧.

(٦٣) المقري ، المصدر السابق ، ص ٢٨٥.

(٦٤) نفسه ، ص ٣١٠.

(٦٥) المقري ، المصدر السابق ، ص ٢٦١.

(٦٦) أحمد عبد الله بن حميد ، تحقيق كتاب القواعد لأبي عبد الله محمد بن محمد بن أحمد المقري ، مركز أحياء التراث الإسلامي ، مكة المكرمة ، ج١ ، ص ١٠٣ – ١٠٤.

(٦٧) أبو عبد الله الشريف التلمساني ، مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول ، تحقيق محمد علي فركوس ، ص ٠٩.

(٦٨) الراغب الأصفهاني ، معجم مفردات ألفاظ القرآن ، ص ٤٢٤.

(٦٩) ابن منظور ، لسان العرب ، ص ٣٥٨.

(٧٠) تاج الدين السبكي ، الأشباه والنظائر ، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود ، وعلي محمد معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، ط١ ، ١٤١٧هـ، ١٩٩١ ، ص ١١.

(٧١) محمد المقري: القواعد ، المصدر السابق ، ص ٢١٢.

(٧٢) صفية حسن ، القواعد الفقهية المستخرجة من كتاب "الذخيرة" للإمام شهاب الدين القرافي ، رسالة ماجستير في أصول الفقه ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الإسلامية ، ١٤٢٢ – ٢٠٠٢م ، ص ١٥٧.

(٧٣) مسفر بن علي بن محمد القحطاني ، منهج استخراج الأحكام الفقهية للنوازل المعاصرة ، رسالة دكتوراه في الفقه وأصوله ، إشراف حمزة بن حسين الفعر ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، جامعة أم القرى ، المملكة السعودية ، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م ، ص ٤٧٨.

(٧٤) عبد الفتاح الزنيفي ، المدرسة المالكية العراقية ، نشأتها خصائصها ، أعلامها ضمن أعمال الملتقى عبد الوهاب البغدادي ١٣- ١٩ محرم ١٤٢٤هجري الموافق ١٦ إلى ٢٢ مارس ٢٠٠٣م ، دار البحوث الإسلامية وإحياء التراث ، ط ١ ، المجلد٧ ، ص ٥٦٨.

(٧٥) محمد مختار محمد المامي ، المذهب المالكي مدارسه ومؤلفاته ، خصائصه وسماته ، مركز زايد للتراث والتاريخ ، الإمارات ، ط١ ، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م ، ص ٣٨٤.

(٧٦) محمد المقري ، المصدر السابق ، ص ٢١٠.

(٧٧) نفسه ، ج١ ، ص ١٧٨.

دورية إلكترونية محكمة. ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449

(٧٨) محمد المختار المامي ، المرجع السابق ، ص ٣٨٥.
(٧٩) محمد الفاضل بن عاشور ، المرجع السابق ، ص ٨٤.
(٨٠) المقري ، مصدر سابق ، ج٥ ، ص ٢٨٤.
(٨١) محمد الفاضل بن عاشور ، المرجع السابق ، ص٨٥.
(٨٢) نفسه ، والصفحة نفسها.
(٨٣) أحمد بن عبد الله بن حميد ، المرجع السابق ، ص ١٧٤ ، ج١.
(٨٤) محمد الفاضل بن عاشور ، المرجع السابق ص ٨٤.
(٨٥) أحمد بن عبد الله بن حميد ، المرجع السابق ، ص ١٧٠.
(٨٦) محمد المختار المامي ، المرجع السابق ، ص ٣٨٥ – ٣٨٦.
(٨٧) أحمد بن عبد الله بن حميد ، المرجع السابق ، ص ١٧٢.
(٨٨) المقري ، القواعد ، القاعدة رقم١٢٢ المصدر السابق ، ص ٣٩٧.
(٨٩) نفسه ، القاعدة رقم (١٤٨)، المصدر السابق ، ص ٣٩٦.
(٩٠) محمد المقري ، القاعدة رقم (٢٢٤)، المصدر السابق ، ص٤٦٧.
(٩١) أحمد بن عبد الله بن حميد ، المرجع السابق ، ص ١٧٦.
(٩٢) محمد المقري ، القاعدة رقم (١٤٩)، المصدر السابق ، ص ٣٤٨.
(٩٣) محمد المقري ، القواعد ، تحقيق أحمد بن عبد الله بن حميد ، مركز إحياء التراث ، مكة المكرمة ، ج١ ، ص ٩٠.
(٩٤) عبد العزيز الفلالي ، مرجع سابق ، ص ٣٨١.
(٩٥) الونشريسي ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٤٨٣.
(٩٦) سورة المؤمنون ، الآية (٧١).
(٩٧) الونشريسي ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٤٨٣.
(٩٨) محمد المقري ، المصدر السابق ، قاعدة رقم (١٨١)، ص ٤٢٨.
(٩٩) محمد المقري ، المصدر السابق ، قاعدة رقم (٨٥)، ص ٣١٠.
(١٠٠) سورة المائدة ، الآية رقم (٩٥).
(١٠١) محمد المقري ، المصدر السابق ، قاعدة رقم (٣٩٢).
(١٠٢) المقري ، أزهار الرياض ، المصدر السابق ، ج١ ، ص٥.
(١٠٣) ابن مريم ، المصدر السابق ، ص١٦٤.



الأستاذ عبد الرحمان كريب في سطور:
متحصل على شهادة البكالوريا (١٩٨٧). شهادة الليسانس تخصص تاريخ ، جامعة وهران (١٩٩١). شهادة الماجستير ، جامعة بلعباس (٢٠١١). شارك في عدد من الملتقيات الوطنية ، وله مقالات منشورة في مجلات جزائرية وعربية.

دورية إلكترونية.محكّمة..ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449